



OIC/COMCEC-34/2018

الأصل: إنجليزي

تقرير

الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

المقدم إلى

الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة

التعاون الإسلامي {الكومسيك}

إسطنبول - الجمهورية التركية

26-29 نوفمبر 2018

فهرس

الصفحة	الموضوع	الرقم
1	مقدمة	أولاً
1	الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية	ثانياً
4	العمالة والإنتاجية	ثالثاً
5	التجارة الإسلامية البيئية والاستثمار الإسلامي البيئي	رابعاً
12	تنمية قطاع السياحة	خامساً
15	التعاون في مجال النقل	سادساً
17	دور القطاع الخاص	سابعاً
20	برامج التخفيف من وطأة الفقر	ثامناً
24	سياسة منظمة التعاون الإسلامي لتنمية البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي	تاسعاً
26	المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة	عاشراً
28	خاتمة	حادي عشر
30	مرفق	

أولاً- مقدمة:

- 1- يتضمن تقرير الأمين العام أحدث الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات العاملة في المجال الاقتصادي منذ انعقاد الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للكومسيك التي عقدت في إسطنبول بتركيا في الفترة من 20 إلى 23 نوفمبر 2016. وتهدف هذه الإجراءات إلى متابعة تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية والكومسيك وغيرها من الهيئات التقريرية في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- 2- وقد شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير استمرار جهود منظمة التعاون الإسلامي لوضع سياسات تعنى بتطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي، وإطار للتعاون المشترك بين الدول الأعضاء في المنظمة حول تطوير السلع الزراعية الاستراتيجية، علاوة على عقد مؤتمرات إسلاميين وزيارين حول السياحة، والعمل والعمالة. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على الأنشطة الأخرى المنفذة خلال السنة قيد الاستعراض في مجالات تشمل التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛ وتعزيز التجارة والاستثمار الإسلاميين البينيين؛ وتنمية القطاع الخاص؛ وتنفيذ مبادرات منظمة التعاون الإسلامي للتخفيف من وطأة الفقر وبرامجها الخاصة بالتنمية الإقليمية؛ وتقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المحتاجة إليها.
- 3- ويشمل التقرير أيضاً الأنشطة الرامية إلى الارتقاء بنسبة التجارة الإسلامية البينية إلى 25 في المائة بحلول عام 2025، بما في ذلك الهدف المتعلق بإنشاء منطقة للتجارة الحرة عقب التنفيذ المتوقع لنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي. أما البرامج الأخرى التي تم إعدادها وتنفيذها خلال السنة قيد الاستعراض فتهم مجالات التصنيع، والتعاون في قطاع النقل، والطاقة، والسياحة، والعمل، والتوظيف، والضمان الاجتماعي، وريادة المشاريع، وتنمية القطاع المالي.

ثانياً- الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية:

- 4- ظل التعاون الإسلامي البيني في القطاع الزراعي ينصب على أنشطة المؤسسة المتخصصة المنشأة حديثاً، وهي المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وتنفيذ قرارات المؤتمرات الإسلامية الوزارية بشأن الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، والبرامج المخصصة لتطوير السلع الاستراتيجية.

أ) المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

- 5- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمانة العامة، بالتعاون مع المدير العام للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، بذل الجهود لإطلاق عمل أمانة هذه المنظمة في أستانا بكازاخستان لتمكينها من الشروع في تنفيذ خطة عملها الخمسية في الوقت المناسب. وبعد تصديق برلمان

كازخستان في نوفمبر 2017 على اتفاقية المقر الموقعة بين المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وحكومة كازاخستان، بدأت أمانة المنظمة عملها يوم 1 مارس 2018.

6- وفيما يتعلق بالتوقيع والتصديق على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، واصلت الأمانة العامة توعية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بأهمية هذا الإجراء. ومن الأمور المشجعة في هذا الصدد أن النظام الأساسي المذكور دخل حيز النفاذ نهائياً في 19 فبراير 2018 بعد أن صدّقت عليه عشر (10) دول أعضاء. بالإضافة إلى ذلك، وخلال السنة قيد الاستعراض، صدقت كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية أيضاً على النظام الأساسي وأودعت وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي. وبذلك يبلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقّعت على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي حالياً 32 دولة، في حين صدّقت عليه إلى الآن 12 دولة.

7- وبعد دخول النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي حيز النفاذ، يُنتظر أن تُعقد الدورة الثانية للجمعية العامة للمنظمة يومي 10 و 11 ديسمبر 2018 بأستانا في كازاخستان. ومن المقرر أن تنظر هذه الدورة في قضايا متعلقة بالسياسات العامة للمنظمة وسياساتها المالية وبرنامج عملها وهيكلها التنظيمي. كما ستعيد تشكيل عضوية المجلس التنفيذي للمنظمة في ضوء دخول نظامها الأساسي حيز النفاذ. وستنظر الجمعية العامة كذلك في بلورة وتنفيذ مشاريع للتعاون في مجال الأمن الغذائي والتنفيذ الكامل لخطة العمل الخمسية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي التي أقرتها الجمعية العامة الافتتاحية في عام 2016.

8- وعلى الرغم من تنامي اهتمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالانضمام إلى المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي منذ إنشائها، تطلب الأمانة العامة مجدداً من الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي استكمال جميع الترتيبات اللازمة للانضمام إلى هذه المنظمة في أقرب وقت ممكن.

ب) المؤتمر الوزاري الإسلامي الثامن حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

9- قدمت الجمهورية التركية عرضاً كريماً باستضافة الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في إسطنبول بتركيا في الربع الأخير من عام 2019. وتعمل الأمانة العامة حالياً، بالتنسيق مع السلطات المعنية في تركيا، على تحديد تواريخ المؤتمر وإعداد وثائقه، بما في ذلك الترتيبات اللوجستية اللازمة.

10- ومن المتوقع أن ينظر المؤتمر المذكور أعلاه في تنفيذ قرارات المؤتمرات السابقة، بما في ذلك أنشطة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وتمويل مشاريع في مجال الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وسوف ينظر أيضاً في برنامج عمل منظمة

التعاون الإسلامي لتنمية السلع الزراعية الاستراتيجية (القمح والأرز والكسافا)، الذي سيحدد الأهداف الرئيسية ومجالات تركيز التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يعين المؤتمر الثامن أعضاء اللجنة التوجيهية المنبثقة عن المؤتمر، والتي سيتولى المؤتمر إنشائها بغرض متابعة تنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بالزراعة والأمن الغذائي.

(ج) برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتنمية السلع الزراعية الاستراتيجية

- 11- تشغل بلدان منظمة التعاون الإسلامي 29 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية في العالم، وتقع 31 منها في مناطق مناخية مختلفة وتعدّ من بين أكبر 20 منتجاً للسلع الزراعية الرئيسية في العالم. وتتراوح هذه السلع بين الحبوب، مثل القمح والأرز والذرة، وبين سلع المناطق الاستوائية مثل الكاكاو والكسافا والبن والمطاط والسكر.
- 12- وتتعرض بلدان منظمة التعاون الإسلامي لصدمات خارجية، وهو ما يُعزى جزئياً إلى الاعتماد على تصدير السلع الخام، مما يشكل سبباً مستمراً للقلق. وفي هذا الصدد، دعت الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، التي عقدت في طشقند بأوزبكستان في أكتوبر 2016، إلى مواصلة العمل على تعزيز التجارة الإسلامية البينية من خلال مبادرات إضافية تتعلق بتعزيز التجارة وتمويلها، وتنمية السلع الاستراتيجية، وغير ذلك.
- 13- وعملاً بقرار مجلس وزراء الخارجية، طلبت الأمانة العامة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقديم إسهاماتها في برامج عمل المنظمة المقترحة لتنمية السلع الزراعية الاستراتيجية مثل القمح والأرز والكسافا. وحتى الآن، لم تقدم سوى أربع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إسهاماتها.
- 14- وبالرغم من أن البرامج المقترحة لا تزال في مرحلة الإعداد، فإنها تضع الأساس لرؤية التصنيع القائم على السلع، وهي الرؤية التي تتوخى تمكين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، التي تعد أكبر منتجي هذه السلع، في جملة أمور، من تحقيق قيمة مضافة، والحصول على عوائد أكبر من سلعها، والاندماج في سلاسل القيم العالمية، وتعزيز القيمة الإضافية. ومن المنتظر أن تُعرض مشاريع برامج العمل المذكورة على الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، المزمع عقده في تركيا في الربع الأخير من عام 2019، للنظر فيها وإقرارها.
- 15- وبالنظر لما ورد أعلاه، فإن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لم ترسل بعد إسهاماتها في برنامج منظمة التعاون الإسلامي لتنمية السلع الاستراتيجية مدعوة للقيام بذلك.

د) تمويل البنك الإسلامي للتنمية للمشاريع الزراعية

16- نظراً لما تكتسبه الزراعة من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الدول الأعضاء في المنظمة، وضع البنك الإسلامي للتنمية قطاع الزراعة في صدارة أنشطته وما انفك يخرط في مختلف المبادرات الرامية للنهوض بهذا القطاع. وفي هذا السياق، أقرّ البنك، خلال عام 2017، اعتمادات قدرها 720 مليون دولار أمريكي لتمويل 46 مشروعاً في قطاع الزراعة. وإلى غاية نهاية عام 2017، بلغ الإجمالي التراكمي لمحفظة البنك الإسلامي للتنمية في قطاع الزراعة، منذ إنشاء البنك، 9.4 مليار دولار أمريكي خُصصت لتمويل 866 مشروعاً. وعلى مستوى التركيز الإقليمي، كانت بلدان شمال إفريقيا الأعضاء في المنظمة من أكبر المستفيدين، تلتها البلدان الآسيوية الأعضاء في المنظمة، في حين احتلت دول غرب إفريقيا الأعضاء في المنظمة المرتبة الثالثة من حيث حجم التمويل.

ثالثاً - العمالة والإنتاجية

17- يتمثل الهدف العام للتعاون فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي في مجال العمل والعمالة والحماية الاجتماعية في تحسين مستوى العيش، وتشجيع العمالة المنتجة، وتوفير حماية اجتماعية مناسبة لشعوب بلدان منظمة التعاون الإسلامي من خلال تعزيز القدرة التنافسية للقوى العاملة، وجعل أماكن العمل فضاءات متناغمة وداعمة للتنمية، وتعزيز العمل اللائق للجميع. وبناء على ذلك، يسلط هذا القسم الضوء على مختلف الأنشطة التي اضطلعت بها منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة فضلاً عن بعض الدول الأعضاء.

18- وخلال السنة المشمولة بالتقرير، ركزت الأمانة العامة، فيما يخص تنفيذ القرارات المتعلقة بالعمل والعمالة والإنتاجية، على تنفيذ مصفوفة الأنشطة التي أقرها مجلس وزراء الخارجية بناء على توصيات المؤتمرات الوزارية القطاعية ذات الصلة.

أ) المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء العمل

19- عُقدت الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل يومي 21 و 22 فبراير 2018 في قصر المؤتمرات في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. وقد تدارست هذه الدورة واعتمدت ثلاثة أطر قانونية لمواءمة المعايير والممارسات الخاصة بقضايا العمل فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة، وهي: (1) الترتيب المتعلق بالاعتراف المتبادل بالمهارات؛ (2) الاتفاق الثنائي حول تبادل القوى العاملة؛ (3) استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بسوق العمل. وتتوخى هذه الأطر القانونية الثلاثة زيادة تعزيز الجهود الجماعية للمنظمة في مجال إعداد القوى العاملة في الدول الأعضاء في المنظمة وتأهيلها لمواجهة تحديات العولمة وتحرير التجارة.

20- وخلال الدورة المذكورة، قُدمت عروضٌ بشأن تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول سوق العمل لعام 2017، والأنشطة المنفذة في إطار شبكة منظمة التعاون الإسلامي للصحة والسلامة المهنيين، وشبكة منظمة التعاون الإسلامي لخدمات التوظيف العمومي، وتنفيذ برنامج البنك الإسلامي للتنمية لدعم توظيف الشباب. كما رحب المؤتمر بالعرض الذي تقدمت به دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل في عام 2020. وفي هذا الصدد، شجعت الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي على اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ أطر التعاون المذكورة أعلاه.

ب) التوقيع على النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي

21- دعت الدورتان الثالثة والأربعون والرابعة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية الدول الأعضاء في المنظمة إلى توقيع النظام الأساسي لمركز العمل التابع للمنظمة والتصديق عليه لتسهيل انطلاق عمله في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، وقعت كل من الجمهورية التركية وجمهورية أذربيجان على النظام الأساسي المذكور.

22- وتجدر الإشارة إلى أن النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ينص على أنه سوف يطبق مؤقتاً عند توقيع ما لا يقل عن 10 دول أعضاء في المنظمة عليه، في حين سيدخل حيز النفاذ بشكل نهائي عندما تقدم 10 دول أعضاء صكوك تصديقها عليه.

23- وعليه، تطلب الأمانة العامة مجدداً من الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة استكمال جميع الترتيبات اللازمة للانضمام إلى النظام الأساسي المذكور في أقرب فرصة ممكنة.

رابعاً : التجارة الإسلامية البنّية والاستثمار الإسلامي البنّية

24- اتسمت أنشطة التجارة الإسلامية البنّية باتخاذ إجراءات ومبادرات تعاونية في مجال تعزيز التجارة وتمويلها وتسهيلها وتأمين ائتمان الصادرات، فضلاً عن تطوير قطاع المنتجات الحلال وتشجيع الاستثمار والتعاون وبناء القدرات فيما بين بلدان الجنوب الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك مختلف المشاورات وعمليات التنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

أ) لمحة عن آخر المستجدات في مجال التجارة الإسلامية البنّية

25- وفقاً لبيانات المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بلغ صافي حجم التجارة الإسلامية البنّية 322.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017، مقارنة بـ 278.2 مليار دولار أمريكي في عام 2016، بسبب تقلب أسعار السلع بما في ذلك النفط، والتعدين، والمنتجات الغذائية. علاوة على ذلك، ارتفعت حصة التجارة الإسلامية البنّية من التجارة الخارجية للدول الأعضاء بنسبة 6% من 18.7 في المائة في عام 2016 إلى 19.8 في المائة في عام 2017.

26- وكانت البلدان التجارية الرئيسية داخل منظمة التعاون الإسلامي في عام 2017 هي الإمارات العربية المتحدة وتركيا والمملكة العربية السعودية واندونيسيا وإيران وماليزيا ومصر وباكستان وعمان والعراق. وسجلت هذه الدول 74.6 في المائة من حجم التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بمجموع قدره 481 مليار دولار.

27- وفي عام 2017، حقق حوالي 28 بلداً الهدف المسطر في "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي-2025" والمتعلق ببلوغ نسبة 25 في المائة من التجارة الإسلامية البينية. وهذه الدول هي الصومال والسودان وسوريا واليمن وأفغانستان وغامبيا وطوغو ومالي وطاجيكستان وجيبوتي والأردن والبحرين ولبنان والسنغال وعمان وسيراليون ومصر والإمارات العربية المتحدة وإيران وقرغيزستان وباكستان وبنين وجزر القمر والنيجر وكوت ديفوار وأوزبكستان وتركمانستان وتشاد.

28- أما بالنسبة للتجارة العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة، فقد انخفضت حصة بلدان المنظمة من 4.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2014 إلى 3.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2017، أي بانخفاض بنسبة 22 في المائة. وكان ذلك نتيجة تقلب أسعار السلع الأساسية، ووجود حواجز جمركية وغير جمركية أمام التجارة والاستثمار، والبيئة الهشة للاقتصاد والتجارة العالميين. وبلغت حصة التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي 11 في المائة في عام 2014 مقابل 9.4 في المائة من التجارة العالمية في عام 2017، أي بانخفاض بنسبة 14.4 في المائة.

(ب) تعزيز التجارة

29- خلال الفترة قيد الاستعراض، عقدت منظمة التعاون الإسلامي، من خلال مؤسساتها المعنية، المعارض المتخصصة التالية بهدف تعزيز المبادلات التجارية وزيادة الوصول إلى منتجات الدول الأعضاء في المنظمة وسلعها:

✓ الدورة الخامسة لمعرض منظمة التعاون الإسلامي للمنتجات الحلال، إسطنبول، الجمهورية التركية (23-25 نوفمبر 2017): شهد هذا المعرض مشاركة حوالي 30.000 زائر وأكثر من 150 شركة و 250 وفداً تجارياً.

✓ الدورة الاستثنائية للمعرض التجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مدينة الكويت، دولة الكويت، (10-6 فبراير 2018): وفقاً لقرار الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، نظمت وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت والمركز الإسلامي لتنمية التجارة دورة استثنائية للمعرض التجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مدينة الكويت في الفترة من 6 إلى 10 فبراير 2018. وقد أقيم المعرض على مساحة

7000 متر مربع، وشاركت فيه حوالي 300 شركة من مختلف القطاعات (الأعمال الزراعية والأثاث والحرف اليدوية والابتكار والمنتجات الحلال ومستحضرات التجميل وقطاع البناء)، فضلا عن 3000 رجل أعمال من 24 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي من الباحثين عن الفرص التجارية والشراكات.

- ✓ عُقد المعرض الثاني للأثاث والديكور للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جدة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 13 إلى 16 مارس 2018. واستهدف المعرض تعزيز التجارة الإسلامية البينية في مجال الأثاث والديكور، وشارك فيه حوالي 22 مشاة من منشآت القطاع الخاص من بلدان المنظمة.
- ✓ عُقد المعرض الحادي عشر للصناعات الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جدة بالمملكة العربية السعودية، في الفترة من 20 إلى 23 مارس 2018، واستهدف تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء المشاركة في قطاع الأعمال الزراعية.

(ج) تمويل التجارة وتأمين ائتمان الصادرات

30- أسهمت الزيارة المطردة في عمليات تمويل التجارة من طرف أجهزة المنظمة المعنية إسهاماً كبيراً في تحفيز القدرة الإنتاجية وتحقيق نمو ملحوظ في أوساط المؤسسات المستفيدة في الدول الأعضاء في المنظمة. وتمثل الهاجس الأساسي في تحديد إجراءات متماسكة لضمان حصول المشاريع الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة على تمويل تجاري، خاصةً في مختلف مناطق المنظمة.

31- وفي عام 2017، اعتمدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 51 مشروعاً في 20 بلداً. وحُصص 31% من إجمالي الاعتمادات لأقل البلدان نمواً، و56% لتسهيل التجارة بين الدول الأعضاء. ويُذكر أن اعتمادات المؤسسة ومصرفاتها لتمويل التجارة بلغت 4,8 مليار دولار أمريكي و3,2 مليار دولار أمريكي على التوالي. وكانت تفاصيل الاعتمادات حسب المناطق على النحو التالي: آسيا: 2,4 مليار دولار أمريكي (50% من إجمالي الاعتمادات)؛ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 1,6 مليار دولار أمريكي (33% من إجمالي الاعتمادات)؛ أفريقيا جنوب الصحراء: 826 مليون دولار أمريكي (17% من إجمالي الاعتمادات).

32- وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لعام 2017، مثل تمويل الطاقة 69% من إجمالي الاعتمادات بمبلغ 3,3 مليار دولار أمريكي. وحُصص نصيب الأسد من التمويل المتعلق بالطاقة لآسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تلتها بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وبلغ إجمالي الاعتمادات في قطاع الزراعة 374 مليون دولار أمريكي، حُصص الجزء الأكبر منها لدعم سلع صادرات أساسية

مثل القطن والحبوب والقمح والسكر. ويُذكر أن الزراعة تستحوذ على النصيب الأكبر من محفظة المؤسسة الخاصة بتمويل التجارة في إفريقيا جنوب الصحراء.

33- وفي عام 2017، واصلت المؤسسة بذل الجهود لتنفيذ برامجها الريادية لتنمية التجارة، والتي شملت مبادرة المعونة مقابل التجارة للدول العربية التي اكتملت بحلول 31 ديسمبر 2017. وفي هذا الصدد، من المقرر إجراء تقييم مستقل لمبادرة المعونة مقابل التجارة للدول العربية في السنة المقبلة. كما نفذت المؤسسة مبادرات أخرى لبناء القدرات في مجال التجارة والتسويق الدوليين، من قبيل تدريب الشباب وتوظيفهم في مجال التجارة الدولية في مصر، والبرنامج الدولي لبناء القدرات في مجال التجارة والوصول إلى السوق في السنغال.

34- وإضافة إلى ذلك وضعت المؤسسة، بالتعاون مع فريق التنسيق، برنامجاً يهدف إلى زيادة حجم المبادلات التجارية بين المنطقتين العربية والإفريقية تحت عنوان "برنامج الجسر التجاري العربي الإفريقي". ويذكر أن هذه البرنامج وضع خطة عمل ثلاثية تضمنت سلسلة من الأنشطة والمشاريع في البلدان العربية والإفريقية، لتسليط الضوء على الفرص التجارية وزيادة المبادلات التجارية بين المنطقتين. وقد نُظِمَ منتدى لتدشين هذا البرنامج في الرباط بالمملكة المغربية يومي 22 و 23 فبراير 2017.

35- وفي إطار تنفيذ البرنامج المذكور أعلاه، تم تنظيم مقابلات بين أصحاب الأعمال التجارية بشأن المنتجات الصيدلانية في أبيدجان بكوت ديفوار يومي 2 و 3 نوفمبر 2017، شارك فيها أكثر من 70 شركة وجهة إفريقية وعربية. وقُدِرت القيمة الإجمالية للصفقات التي تم التفاوض عليها بـ 80 مليون دولار أمريكي. كما تم تنظيم منتدى في إطار برنامج الجسر التجاري العربي الإفريقي حول "تمويل التجارة العربية الإفريقية" في دبي بالإمارات العربية المتحدة يوم 21 ديسمبر 2017.

36- وسجلت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات نمواً قوياً لأعمالها المؤمنة. فخلال عام 2017، تجاوز إجمالي الأعمال المؤمنة لدى المؤسسة 7 مليار دولار أمريكي، وبلغ إجمالي دخل الأقساط 38 مليون دولار أمريكي. وحسب خطة عمل المؤسسة الثلاثية، يُتوقع بحلول عام 2020 أن تتجاوز المؤسسة وشركاؤها الاستراتيجيون سقف عشرة مليارات دولار أمريكي من الأعمال المؤمنة بما يولد دخلاً من الأقساط يزيد عن 53 مليون دولار أمريكي.

37- وحافظت المؤسسة بنجاح على محفظة عالية الجودة لدعم تصنيفها الائتماني AA3 الذي يُعد عنصراً أساسياً في تقييم تصنيف موديز للمؤسسة في مجال مراقبة ورصد جودة الأرصدة والتعامل مع المخاطر في إطار محفظة الاستثمار.

د) تسهيل التجارة

38- واصلت الأمانة العامة توعية الدول الأعضاء بضرورة إنفاذ مختلف صكوك المنظمة متعددة الأطراف في مجال التجارة. وبالرغم من أن لجنة المفاوضات التجارية المعنية بنظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي لم تتمكن من عقد اجتماعها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، فقد تم إرفاق حالة التوقيع والتصديق على اتفاقيات المنظمة الاقتصادية، ومنها نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي، بهذا التقرير (الملحق 1).

39- وأرسلت 14 دولة عضواً في المنظمة قوائم منتجاتها التي تشملها الامتيازات الجمركية في إطار نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية. وهذه الدول هي السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت والمغرب وعمان وقطر وتركيا وماليزيا وسوريا وبنغلاديش وإيران وباكستان والأردن. إضافة إلى ذلك، أشعرت كل من باكستان وبنغلاديش والأردن والمغرب وتركيا أمانة لجنة المفاوضات التجارية بما اتخذته من تدابير داخلية لتنفيذ قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي.

40- وطلبت أمانة لجنة المفاوضات التجارية من الدول الأعضاء المعنية إشعارها بما سوف تتخذه من تدابير داخلية لتنفيذ قواعد منشأ نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي في أقرب فرصة ممكنة. ورحبت اللجنة بتقديم كل من تركيا وماليزيا وبنغلاديش وباكستان والأردن وإيران قوائم امتيازات حديثة لأمانة لجنة المفاوضات.

41- وعليه، يتعين تجديد الدعوة للدول الأعضاء التي لم تستكمل عمليات التوقيع أو التصديق على الاتفاقيات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي إلى أن تقوم بذلك في أقرب فرصة ممكنة. وفي السياق نفسه، قد ترغب الدول الأعضاء التي وقعت وصدقت على نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي في إرسال المستندات المطلوبة، وفقاً لل فقرات الواردة في هذا الشأن في قرارات كل من مجلس وزراء الخارجية والكمسيك. ويشمل ذلك تقديم أقساط تخفيضاتها السنوية المحددة إلى جانب قائمة المنتجات (الجدول الزمنية للامتيازات) وعينات من الشهادات وعينات مطبوعة من الأختام التي تُستخدم في جماركها وإكمال تشريعاتها الداخلية وتدابيرها الإدارية.

هـ) تعزيز الاستثمار

42- وعُقد اجتماع رفيع المستوى لخبراء منظمة التعاون الإسلامي بشأن "معوقات الاستثمار في أفريقيا: التحديات والفرص" يومي 24 و 25 يناير 2018 في الدار البيضاء بالمملكة المغربية، بمبادرة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة وبشراكة مع شعبة الاستثمار التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وكانت الأهداف الرئيسية لهذا الاجتماع هي تبادل وجهات النظر الدولية والإقليمية والوطنية حول المعوقات الرئيسية للاستثمار، واقتراح حلول أفضل

للاستثمار في أفريقيا، من ناحية، ومن ناحية أخرى إعداد مشروع إعلان المؤتمر ومشروع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الإسلامي الخاصة بالاستثمار، المرتقب عرضه على أنظار المؤتمر الإسلامي للاستثمار في أفريقيا المزمع عقده في أبيدجان بجمهورية كوت ديفوار عام 2018. وقد عممت الأمانة العامة هاتين الوثيقتين على الدول الأعضاء لتقديم مدخلاتها.

43- واعتمد الاجتماع التوصيات الرئيسية التالية لمعالجة معوقات الاستثمار في أفريقيا:

- (1) تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على استكمال عملية التصديق على اتفاقية تعزيز الاستثمار وحمايته وضمانه فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة ؛
- (2) إنشاء هيئة لتسوية المنازعات تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي وفقاً للمادة 17 من اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي للاستثمار ؛
- (3) إنشاء آلية مشتركة بين الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية وجميع الشركاء المعنيين للإشراف على تنفيذ الاتفاقية وتحديثها ؛
- (4) إنشاء بوابة وقاعدة بيانات لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر ؛
- (5) إنشاء وكالات لتعزيز الاستثمار (قائمة على آلية النافذة الموحدة) ؛
- (6) استعراض الأنظمة الوطنية لاتفاقات الاستثمار الدولية والانخراط بنشاط في المناقشات الجارية بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

(و) منتدى الأعمال

44- عُقد منتدى الأعمال التابع لاتفاق أكادير ودول غرب أفريقيا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الدار البيضاء بالمغرب يومي 10 و 11 مايو 2018. وقد نظم المنتدى كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والوحدة التقنية لاتفاق أكادير في إطار برنامج الجسور التجارية بين العالم العربي والعالم الإفريقي. واستهدف المنتدى تعزيز التدفقات التجارية والاستثمارية بين الدول الأعضاء في اتفاقية أكادير (المغرب وتونس ومصر والأردن) وبلدان غرب أفريقيا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وانهقد المنتدى بمشاركة الدول الإفريقية الست عشرة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي بنن وبوركينا فاسو وكوت ديفوار ومصر والأردن وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو ومالي والمغرب والنيجر ونيجيريا وفلسطين والسنغال وسيراليون وتونس، إضافة إلى مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة (المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والزراعة والصناعة) وغيرها من المنظمات الدولية. وقد عممت توصيات المنتدى على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ز) منتدى الاستثمار الإقليمي الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي

45- ستتنظم الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع حكومة الجمهورية التونسية ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، منتدى الاستثمار الإقليمي الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي في تونس العاصمة بالجمهورية التونسية في مارس 2019، وذلك عملاً بالقرار الصادر عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، الذي عقد في طشقند بجمهورية أوزبكستان يومي 18 و19 أكتوبر 2016.

46- ويتمثل الهدف من المنتدى في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مناطق منظمة التعاون الإسلامي وتوفير توجيه ونماذج عملية بشأن الطرق التي يمكن بها تعزيز تدفقات الاستثمار الإسلامي البيني بما يمكن من تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنطقة. كما سيشكل المنتدى منبراً لصانعي السياسات ولمجتمعات الأعمال ذات الصلة على المستويين الوطني والإقليمي للالتقاء وتبادل المعارف وبلورة التزامات لتحسين مناخ الاستثمار في المنطقة. وقد تم توزيع الورقة التصورية للمنتدى على الدول الأعضاء في سبتمبر 2018.

ح) تطوير قطاع المنتجات الحلال

47- انعقدت القمة العالمية للمنتجات الحلال في الفترة من 23 إلى 25 نوفمبر 2017 بمشاركة أجهزة توحيد المعايير والاعتماد والتوثيق وممثلي القطاع الخاص من 45 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي و27 دولة غير عضو في المنظمة. ونظمت القمة الجمهورية التركية بالتعاون مع معهد المقاييس والمواصفات للبلدان الإسلامية.

48- وكان الهدف من القمة عرض أنشطة قطاع المنتجات الحلال وتطوير الشراكة بين المنظمات الحكومية والخاصة والمنظمات غير الحكومية داخل منظمة التعاون الإسلامي وخارجها. وفي إطار جلسات العمل الخمس، ناقش المشاركون مختلف جوانب الإنتاج الحلال وتوحيد المعايير وأحكام الفقه الإسلامي والتجارب القطرية والاعتماد والتوثيق ودور كل من معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي في هذا المجال. وأكد المتحدثون في القمة أهمية متابعة الفرص التالية، في جملة أمور، لزيادة تطوير صناعة المنتجات الحلال: أ) حملات الترويج العالمية من أجل زيادة التوعية بالمنتجات الحلال؛ ب) طرائق زيادة حصة المنتجات الحلال في الأسواق؛ ج) زيادة التركيز على البحث العلمي حول فوائد الأغذية الحلال؛ د) تقديم بيانات دقيقة ومعقدة حول السوق؛ هـ) دعم المشاريع الابتكارية في صناعة المنتجات الحلال.

ط) برنامج بناء القدرات على التمويل الأصغر الإسلامي

49- نُظِّم مركز أنقرة، بالتعاون مع دولة فلسطين، دورة تدريبية حول التمويل الأصغر الإسلامي في رام الله بفلسطين يومي 8 و9 يناير 2018. وقد استفاد من هذه الدورة 22 خبيراً من فلسطين وغطت طلبات التمويل الأصغر الإسلامي ومنتجاته وآلياته ونماذجه المختلفة وإدارة الودائع، بالإضافة إلى التكافل الصغير (التأمين الأصغر الإسلامي) والتخفيف من المخاطر.

خامساً- تنمية قطاع السياحة :

50- أشادت الدورة الرابعة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية بالاحتفال بجائزة عاصمة السياحة الإسلامية، وشجعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على المشاركة بنشاط في برامج الاحتفاء المقرر تنظيمها في مختلف البلدان الفائزة. وحث مجلس وزراء الخارجية جميع الدول الأعضاء على تنظيم فعاليات سنوية عن السياحة الإسلامية لتعزيز التدفقات السياحية داخل بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كما حث القطاع الخاص في الدول الأعضاء على تعزيز السياحة الإسلامية البينية من خلال المشاركة الفعالة في المعرض السياحي الإسلامي الثالث المزمع عقده في القاهرة في عام 2018.

أ) الاحتفاء بالمدينة المنورة عاصمةً للسياحة الإسلامية لعام 2017

51- عملاً بقرار الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، نظمت حكومة المملكة العربية السعودية حفل إطلاق برنامج الاحتفاء بالمدينة المنورة عاصمةً للسياحة الإسلامية لعام 2017، وذلك يوم 18 فبراير 2017 بالمدينة المنورة. وقد دشن الحفل صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، رئيس الهيئة العامة السعودية للسياحة والتراث الوطني، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، أمير منطقة المدينة المنورة. وشارك في الحفل كذلك وزير السياحة في السودان وسفراء وممثلون دائمون للدول الأعضاء في المنظمة وشخصيات أخرى.

52- واستمع المشاركون لكلمة معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، الدكتور يوسف أحمد العثيمين، الذي هنأ خادم الحرمين الشريفين والمملكة العربية السعودية حكومةً وشعباً على هذه الجائزة المستحقة للمدينة المنورة، معرباً عن أمله في أن تسهم مختلف البرامج والأنشطة المعدة للاحتفال بهذه الجائزة في تعزيز إمكانات المدينة المنورة باعتبارها مركز استقطاب إقليمي للتراث والسياحة البيئية بالنظر إلى إمكاناتها البيئية الفريدة ومعالمها التاريخية وما تتيحه من فرص لإقامة أنشطة سفاري صحراوي وغيرها.

53- وإضافة إلى الرقصات الشعبية والعروض التاريخية حول المدينة العتيقة، كشفت السلطات عن عدد من البرامج والأنشطة المعدة هذه السنة احتفاءً بالجائزة، وتشمل مهرجانات السياحة والتراث في المدينة المنورة، وبرنامج قرية الأنصار للشباب والرياضة، ومهرجان الألعاب النارية في المدينة، وبرنامج الأسرة الترفيهي التفاعلي وأصل الثقافة والتكنولوجيا، ومعارض المباركة ومعرض التنمية الاقتصادية. وتشمل البرامج والأنشطة الأخرى، معرض فنون المدينة، ومسابقة غنائية، ومعرض الصناعات الحرفية النسوية والبرامج الطلابية لجامعتي المدينة وطيبة، وعروضاً ثقافية نسوية.

54- وقد أنشأت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في السعودية موقعاً إلكترونياً حول عاصمة السياحة الإسلامية (<http://madinah2017.com>) نشرت فيه جميع الفعاليات التي نُفذت خلال السنة.

(ب) الاحتفاء بتبريز عاصمةً للسياحة الإسلامية لعام 2018

55- نظمت حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، يوم 25 أبريل 2018 في مدينة تبريز، احتفالاً رسمياً بمناسبة اختيار هذه المدينة عاصمةً للسياحة الإسلامية لعام 2018، وذلك بمشاركة مندوبين من الدول الأعضاء والبعثات الدبلوماسية وضيوف مدعوين. وتشهد مدينة تبريز تنظيم فعاليات ثقافية وفنية عديدة إضافة إلى مهرجانات في الشوارع بهذه المناسبة. كما قدمت المدينة لزوارها خصومات خاصة على الفنادق والمتاحف والمواقع التاريخية ومنتجات الحرف اليدوية.

(ج) المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء السياحة

56- انعقدت الدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية خلال الفترة من 5 إلى 7 فبراير 2018. واعتمد المؤتمر إعلان دكا وقراراً بشأن التنمية السياحية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، واختار المؤتمر أيضاً كلا من مدينة دكا بينغلاديش ومدينة غابالا بأذربيجان عاصمتين للسياحة الإسلامية لعامي 2019 و2020، على التوالي. كما استعرضت الدورة العاشرة واعتمدت خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية والدراسة المتعلقة ببناء هوية السياحة الإسلامية في السوق العالمية.

(د) خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

57- توفر "خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، التي اعتمدها الدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، نهجاً منظماً لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في هذا المجال من أجل التنمية وتحديث الموارد اللازمة للتغيرات المستشرفة. كما أنها تحدد الخطوط العريضة المبادئ التوجيهية للتنمية المستقبلية

للسياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال معايير السياحة الإسلامية ومشاريع مراقبة الجودة في مجالات الإدارة والعمليات والتنفيذ.

58- وتمهد خارطة الطريق الاستراتيجية أيضا للتعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها والمنظمات الدولية ذات الصلة في مجال السياحة الإسلامية. وتحدد الوثيقة خمسة مجالات مواضيعية رئيسية للتعاون في مجال السياحة الإسلامية، وهي البيانات والرصد، ووضع السياسات والأنظمة، والتسويق والترويج، وتنمية الوجهات والصناعة، وتنمية القدرات، وذلك بهدف تعزيز التعاون الإسلامي البيئي فضلا عن تحسين النظام الإيكولوجي للسياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في المنظمة.

هـ) دراسة حول بناء هوية السياحة الإسلامية في السوق العالمية

59- أعدّ المركز الإسلامي لتنمية التجارة دراسةً عن بناء هوية السياحة الإسلامية في السوق العالمية وعمّمها على الدول الأعضاء التي أنثرت بمساهماتها وملاحظاتها. وتبدأ الدراسة بتحليل مفهوم السياحة الإسلامية ومكوناتها المختلفة، وتناقش الفرص والتحديات في مجال تنمية السياحة الإسلامية وتسويقها.

60- ويُعزى التنامي السريع في الطلب على منتجات الحلال إلى التغيرات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للدول ذات الغالبية المسلمة، مما يتطلب إحداث وتسويق علامات تجارية إسلامية لتنظيم عمليات جميع أصحاب المصلحة في سوق السياحة الإسلامية. وتقدم الدراسة العديد من التوصيات الأخرى المتعلقة بمجالات تشمل العلامات التجارية للسياحة الإسلامية بشكل مباشر. ومن شأن تنفيذها أن يسمح للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتحسين مكانتها في سوق العلامات التجارية للسياحة الإسلامية والحصول على حصة أكبر من تدفقات السياح المسلمين.

و) جائزة منظمة التعاون الإسلامي للتميز في الحرف اليدوية

61- تمشياً مع آلية ومعايير منح جائزة منظمة التعاون الإسلامي للتميز في الحرف اليدوية، أعدّ مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسیکا) برنامجاً لتفعيل الجائزة المذكورة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي. وتهدف هذه الجائزة إلى تحفيز الابتكار من خلال تشجيع الحرفيين على المزيد من الإبداع وتوعيتهم بالدور الهام الذي يضطلعون به في الحفاظ على الحرف اليدوية والتراث.

62- وفي هذا السياق، نظم مركز إرسیکا، بالاشتراك مع جامعة تبريز للفنون الإسلامية، جائزة تبريز الدولية للابتكار والإبداع في الحرف اليدوية، وهي جائزة تبلغ قيمتها في المجموع 80 ألف دولار أمريكي، حيث اختير الفائزون في عشرة أصناف من ضمن المشاركين في مهرجان تبريز الدولي

للفنون والحرف اليدوية والإبداع، الذي عُقد في تبريز في الفترة من 4 إلى 12 مايو 2017، بحضور حرفيين من 31 دولة (من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي). وقام أعضاء لجنة التحكيم بدراسة وتقييم ثلاثة خصائص في المنتجات الحرفية المرشحة، وهي التميز، ومفهوم التصميم الإبداعي، والابتكار في التقنية التقليدية. وحرصت لجنة التحكيم خلال عملية تقييم الأعمال المقدمة على أخذ جميع الخصائص والسمات التقنية لكل منتج في الحسبان، كما أولت اهتماماً خاصاً للمنتجات التي كانت مطابقة لشروط الجائزة وأحكامها.

ز) برامج بناء القدرات ذات الصلة بالسياحة

63- نظّم كلٌّ من مركز أنقرة وحكومة جمهورية أوزبكستان حلقة دراسية تدريبية حول موضوع "تنمية السياحة الحلال"، وذلك في الفترة من 23 إلى 25 أكتوبر 2017 في طشقند بأوزبكستان. واستهدفت الحلقة الدراسية زيادة المعرفة النظرية والعملية للدول الأعضاء في هذا المجال وزيادة القدرة المؤسسية وإذكاء الوعي بسوق السياحة الإسلامية/الحلال لدى مهنيي الأسفار من خلال توحيد المصطلحات المستخدمة في السياحة الإسلامية/الحلال، وإدخال برامج التدريب على خدمة العملاء والاستفادة من وسائل الإعلام الاجتماعية للترويج والتسويق لهذا المنتج السياحي.

64- وعملاً بخارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية، نفذ مركز أنقرة مشروعاً في مجال السياحة الإسلامية تحت عنوان "تحسين النظام الإيكولوجي للسياحة الإسلامية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الوجهة وتنمية الصناعة". وقد نُظّم المشروع في مدينة ملاطية التاريخية بتركيا في الفترة من 09 إلى 12 يوليو 2018، وتضمّن دورة تدريبية لمدة يومين وزيارتين دراسيتين. وكان الهدف الرئيسي من البرنامج هو إتاحة فرصة استثنائية للمشاركين للتعرف على كيفية تطوير وجهة سياحية وصناعة إسلامية سليمة في بلدانهم.

سادساً: التعاون في مجال النقل

65- أضحت تعزيز الربط بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عبر وسائل النقل إحدى أهم الأولويات الإنمائية للمنظمة ودولها الأعضاء. ويلخص هذا الجزء من التقرير المستجدات والأنشطة المبرمجة لمنظمة التعاون الإسلامي في هذا القطاع الهام.

أ) المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء النقل

66- كما ورد في التقرير الذي قُدم للدورة الثالثة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري "كومسيك"، تفضلت حكومة جمهورية السودان بعرض استضافة الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء النقل في الفترة من 17 إلى 19 ديسمبر 2017. إلا أنه تم تأجيل هذه الدورة لأسباب لوجستية طارئة.

67- وتعمل الأمانة العامة حالياً مع السلطات المعنية في السودان على تحديد تاريخ جديد لعقد المؤتمر الذي يتوقع منه أن يجري تقييماً لتنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي بشأن النقل وأن يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكك الحديدية دكار- بورتسودان. كما سيطلع المؤتمر على التقدم المحرز في تنفيذ محاور النقل العابرة للحدود، مثل مشروع السكة الحديدية كازاخستان-تركمانستان-إيران ومحور الطريق العابرة للصحراء. والأهم من ذلك أن المؤتمر سوف يستعرض ويقر الإجراءات التي تتوخى المنظمة اتخاذها في إطار سياستها الخاصة بتنمية البنى التحتية والتكامل الإقليمي في قطاع النقل.

68- وستشمل الإجراءات المتوخاة في إطار السياسة المذكورة في قطاع النقل، تصميم شبكات النقل متعددة الوسائط التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي وإضفاء الطابع الرسمي عليها، بما في ذلك مشروع دكار-بورتسودان للسكك الحديدية. وسوف يتم من خلال البرنامج أيضاً إقامة شبكات ومحاور للنقل البري تتميز بالأمان والكفاءة وتكون متوافقة مع المعايير الدولية بهدف تعزيز التجارة والسياحة فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

69- إضافة إلى ذلك، سوف يستمع المؤتمر لعرض عن الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر والتحديات التي تواجهه ويصدر رأيه بشأن سبل وطرائق تعزيز دور الاتحاد في تنفيذ خطة منظمة التعاون الإسلامي بشأن التعاون في القطاع البحري.

ب) تمويل البنك الإسلامي للتنمية لمشاريع قطاع النقل

70- يواصل البنك الإسلامي للتنمية التركيز على شبكات النقل الإقليمية التي من شأنها أن تساعد على اندماج الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. فخلال عام 2017، أقر البنك الإسلامي للتنمية اعتمادات مالية بقيمة 774.5 مليون دولار أمريكي لتمويل سبعة مشاريع للنقل في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، خُصص 82% منها لقطاع السكك الحديدية و18% لقطاع الموانئ البحرية. وقد استفادت بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء في المنظمة من 36% من هذا التمويل، تلتها بلدان آسيا الوسطى وأوروبا الأعضاء في المنظمة (25%)، ثم آسيا (21%)، ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (15%). وتشمل المشاريع المعتمدة، على سبيل المثال لا الحصر، إعادة بناء طريق أتيرو-أستراخان وتوسيع وتطوير ميناء طرابلس في لبنان.

ج) المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن آسيا الوسطى في نظام ممرات النقل الدولي:

71- في ضوء الأولوية التي توليها منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال النقل، حضرت الأمانة العامة المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن "آسيا الوسطى في نظام ممرات النقل الدولي: المنظورات الاستراتيجية والفرص غير المحققة"، الذي عُقد في طشقند بأوزبكستان يومي 20 و21

سبتمبر 2018. وكانت مشاركة منظمة التعاون الإسلامي في المؤتمر فرصة هامة لتعريف المشاركين بمختلف القرارات والجهود والسياسات والتدخلات التي تقوم بها المنظمة وأجهزتها ومؤسساتها في مجال تطوير قطاع النقل. وكان من بين النتائج الرئيسية للمؤتمر، المقترح المتعلق بإبرام اتفاق إقليمي بشأن التنمية المشتركة لنظام النقل في آسيا الوسطى. وبالمثل، وافق المؤتمر بالإجماع على بلورة استراتيجية لتنمية النقل اللوجستي في آسيا الوسطى، فضلا عن إنشاء مجلس إقليمي للمواصلات والنقل في بلدان آسيا الوسطى. وكان هناك أيضاً اتفاق على الحاجة إلى تنسيق جميع السياسات ضمن مبادرة الحزام والطريق التي تهدف إلى تطوير ممرات النقل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. كما تم التركيز على التدريب المشترك للعاملين في قطاع النقل، والتعاون في مجال المعايير والتشريعات. وفي هذا الصدد، ستوفر نتائج المؤتمر المدخلات التي تشتد الحاجة إليها في الترتيبات الجارية من أجل إقرار سياسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال التكامل الإقليمي وتطوير البنى الأساسية، لا سيما وأن الهاجس الرئيسي لمنظمة التعاون الإسلامي يتماشى مع توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر.

سابعاً: دور القطاع الخاص

72- ثمة إقرار عام بأن نمو القطاع الخاص عنصرٌ أساسيٌ لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية وإتاحة مزيد من الفرص الاقتصادية في أي مجتمع. وفي هذا الإطار، دعت مختلف دورات مجلس وزراء الخارجية الدول الأعضاء إلى تعميم مراعاة دور القطاع الخاص في النهوض بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والتعاون في إطار المنظمة. ومن ثم يلخص هذا الجزء من التقرير أنشطة مؤسسات المنظمة المعنية.

أ) الاجتماع السادس والعشرون لمجلس الإدارة والدورة الرابعة والثلاثون للجمعية العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة

73- انعقد الاجتماع السادس والعشرون لمجلس الإدارة والدورة الرابعة والثلاثون للجمعية العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة يوم 22 مايو 2018 في جدة بالمملكة العربية السعودية. واعتمدت الجمعية العامة ميزانية الغرفة وخطة أنشطتها لعام 2018. وتشمل الأنشطة الرئيسية المقررة للغرفة خلال عام 2018 : الاجتماع السابع عشر للقطاع الخاص للدول الأعضاء/منتدى التبادل التجاري لمنظمة التعاون الإسلامي؛ ومنتدى سيدات الأعمال العاشر في الغرفة الإسلامية؛ وتبادل أفضل الممارسات لصالح القطاع الخاص؛ ومنتدى/ورشة عمل للمستثمرين من القطاعين العام والخاص في مجال التنمية السياحية؛ وورشة عمل حول تعزيز النمو الأخضر والتكنولوجيا في مجالي المياه والغذاء وتحديات الطاقة أمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: التحديات والفرص.

74- وعلى هامش اجتماعات القطاع الخاص، تستخدم الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة منصة الاجتماعات النظامية لإتاحة الفرصة للمشاركين لاستكشاف فرص جديدة للتجارة والاستثمار. وفي هذا السياق، نظمت الغرفة، بالتعاون مع حكومة جمهورية إندونيسيا، حدثاً حول موضوع "الدمج في الاقتصاد الشرعي: نموذج جديد"، وذلك على هامش الاجتماع السابع والعشرين لمجلس إدارة الغرفة، الذي عُقد في جاكارتا بإندونيسيا يومي 22 و23 أكتوبر 2018. وشملت هذه الفعاليات أربع جلسات متخصصة حول المواضيع التالية: "تنمية الاقتصاد الحلال لدول منظمة التعاون الإسلامي"؛ و"فرص الاستثمار في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (تطوير البنية الأساسية في إندونيسيا)"؛ و"التمكين الاقتصادي لسيدات الأعمال"؛ و"الاقتصاد الرقمي - مفهوم ديناميكي لدول منظمة التعاون الإسلامي". واستهدفت هذه الجلسات تسليط الضوء على الفرص التي تتيحها إندونيسيا في مجالات محددة للمشاركين المهتمين من الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

(ب) تبادل أفضل الممارسات لفائدة القطاع الخاص

75- كان لنتائج الأنشطة التي اضطلعت بها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بهدف تمكين المرأة أثرٌ إيجابيٌّ على تحسين المهارات، ووضع خطة العمل التجارية، والعلامات التجارية والتسويق. وأفضت إحدى النتائج الإيجابية لمنتدى رجال الأعمال الذي نظمته الغرفة إلى إنشاء بنك عائلي في السودان برأسمال قدره 35 مليون دولار أمريكي. وتوفر محفظة البنك المذكور التمويل الصغير للشركات الناشئة والأسر المنتجة والنساء والشباب بشروط متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد توسع البنك في جميع أنحاء السودان، إذ بلغت عدد فروعه 41 فرعاً تقدم خدمات للشرائح المستهدفة من المجتمع. وسيتم تقديم المشروع في الدورة السابعة القادمة للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المقرر عقده يومي 30 نوفمبر و1 ديسمبر 2018 في بوركينا فاسو. وقد دعت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة المؤتمر إلى اعتماد قرار يدعو إلى إمكانية إنشاء كيانات مماثلة في بلدان أخرى أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لصالح المرأة والأسرة.

(ج) إنشاء مركز منظمة التعاون الإسلامي للتحكيم

76- في إطار تنفيذ اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لحماية وتعزيز وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء والقرار الصادر عن القمة الإسلامية الثالثة عشرة، تتكبد كلٌّ من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة واتحاد الغرف التركية حالياً على إنشاء مركز منظمة التعاون الإسلامي للتحكيم في إسطنبول، بوصفه منظمة منتمية للغرفة الإسلامية. وفي هذا الصدد، نظمت الغرفة والاتحاد الاجتماع الأول لفرقة العمل المعنية بإنشاء مركز منظمة التعاون الإسلامي للتحكيم، المنتمي للغرفة، يوم 13 أبريل 2018 في إسطنبول. وحضر الاجتماع خبراء

رفيعو المستوى من بلدان المنظمة وبعض المنظمات الدولية المعنية بالتحكيم الدولي. وفي ختام مداورات معمقة، وافقت فرقة العمل على أهمية إنشاء هذا المركز الذي من شأنه أن يخدم مجتمع الأعمال في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كما وافق الاجتماع على عقد الاجتماع الثاني لفرقة العمل من أجل مناقشة وإعداد الوثائق التأسيسية لمركز التحكيم.

77- وفي تطور ذي صلة، وقعت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم على مذكرة تفاهم في جدة بالمملكة العربية السعودية يوم 20 مارس 2017. وتهدف هذه المذكرة إلى إرساء شراكة بين الطرفين في مجالات النزاعات التجارية والاستثمارية، وتبادل الخبرات والمعلومات والمشاورات، وتنظيم الندوات والمؤتمرات وبرامج التدريب المتخصصة.

78- وبالمثل، كلف مجلس وزراء الخارجية في دورته الثالثة والأربعين الأمين العام (القرار رقم 43/1-اق)، وبالتشاور مع الدول الأعضاء والأجهزة والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك الكومسيك، باقتراح طرائق لإنشاء هيئة دائمة لتسوية المنازعات الناشئة عن اتفاقية تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا السياق، شرعت الأمانة العامة في إجراء مشاورات تمهيدية مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية حول طرائق إنشاء آلية لتسوية المنازعات في المنظمة تكون منفصلة عن مركز منظمة التعاون الإسلامي للتحكيم التجاري المتوخى إحداثه.

د) برامج التدريب على الدعوة في مجال ريادة المشاريع التكنولوجية وإدارة حاضنات الأعمال وحدائق التكنولوجيا

79- نظمت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة برنامج تدريب لمدة ثلاثة أيام حول "الدعوة في مجال ريادة المشاريع التكنولوجية وإدارة حاضنات الأعمال وحدائق التكنولوجيا" في إسطنبول بتركيا في الفترة من 23 إلى 25 أبريل 2018، بالتعاون مع صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب واتحاد غرف التجارة والصناعة التركية. وكان الهدف من برنامج التدريب هو توعية رواد الأعمال باستخدام التكنولوجيا للترويج لمشاريعهم وكذلك خلق فرص العمل الذاتي وتوفير الوظائف.

هـ) أنشطة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

80- حالياً، تمتلك المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وهي عضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، رأسماًلاً مصرحاًً به بقيمة 4 مليارات دولار، ويشمل مساهمواها 54 دولةً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي و5 مؤسسات مالية عامة. وتتمثل مهمة المؤسسة الإسلامية لتنمية

القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل لمشاريع القطاع الخاص وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

81- ومنذ إنشاء المؤسسة إلى غاية 31 ديسمبر 2017، بلغت قيمة موافقاتها الإجمالية 5.9 مليار دولار مخصصة لتمويل أكثر من 390 مشروعاً. ومن حيث حجم الإنفاق، فقد بلغ إجمالي إنفاق المؤسسة 2.65 مليار دولار من الاستثمارات. وتوزعت الموافقات التراكمية للمؤسسة بحسب القطاعات على عدد من الصناعات، تتراوح من المالية إلى البنية الأساسية والزراعة والنفط والغاز والتصنيع. وقد استحوذ القطاع المالي (بما في ذلك الصناديق)، باعتباره قطاعاً ذا أولوية، على الحصة الأكبر من إجمالي هذه الموافقات، أي 55.3% منذ تأسيس المؤسسة، يليه قطاع الصناعة والتعدين بحصة (21.2%)، أي بإجمالي اعتمادات قدرها 1.25 مليار دولار، ثم قطاعات العقار، والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، والطاقة، والمعلومات والاتصالات، والنقل، والتجارة والزراعة بحوالي 23% من إجمالي الموافقات.

82- وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، فقد توسعت عمليات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وغطت أكثر من 50 دولةً عضواً. وتستحوذ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على النصيب الأكبر من الموافقات التراكمية للمؤسسة، بنسبة 34% من إجمالي الموافقات، تليها مناطق أوروبا وآسيا الوسطى (23%)، وأفريقيا جنوب الصحراء (15%)، وآسيا والمحيط الهادئ (14%). ومثلت حصة المشاريع الإقليمية/العالمية التي تغطي عدة بلدان حوالي 14% من إجمالي الموافقات.

83- ووفقاً للقرار الصادر عن الجمعية العامة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، فقد زاد رأس المال المصرح به للمؤسسة من ملياري دولار إلى 4 مليارات دولار، وارتفع رأس المال متاح للاكتتاب من مليار دولار إلى ملياري دولار. وإلى غاية اليوم، حظيت المؤسسة بدعم قوي من مساهمها لإجراء زيادة ثانية في رأسمالها العام. وبحلول نهاية عام 2017، ومن أصل 1 مليار دولار أمريكي متاح للاكتتاب، قام 37 مساهماً في المؤسسة بشراء أسهم بقيمة 866.42 مليون دولار أمريكي. وعلى مستوى المدفوعات، وبحلول نهاية عام 2017، حصلت المؤسسة بالفعل من 23 مساهماً مختلفاً على الأقساط الأولى من المدفوعات بمبلغ إجمالي قدره 150 مليون دولار أمريكي.

ثامناً: برامج التخفيف من وطأة الفقر

84- إن ارتفاع معدل الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي جعل برامج التخفيف من وطأة الفقر خياراً مهماً في مجال السياسات على مر السنين. وتهدف برامج التخفيف من وطأة الفقر التي وضعتها منظمة التعاون الإسلامي، مثل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، والبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، والبرنامج الخاص لآسيا الوسطى، إلى تحسين مستوى عيش

السكان، ولا سيما الفئات الضعيفة. ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على آخر المستجدات فيما يتعلق بعمليات صندوق التضامن الإسلامي للتنمية وتنفيذ البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا والبرنامج الخاص لآسيا الوسطى.

أ) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

85- دعت الدورة الخامسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية الدول الأعضاء في المنظمة للوفاء بمختلف تعهداتها تجاه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية وتقديم التزامات طوعية إضافية تشمل تخصيص أوقاف للصندوق من أجل بلوغ رأس المال المستهدف للصندوق وهو 10 مليارات دولار أمريكي.

86- وإلى غاية 1 يناير 2018، بلغ مستوى المساهمات المتعهد بها لرأس المال الصندوق 2.7 مليار دولار أمريكي، التزمت بها 49 دولة عضواً (1.7 مليار دولار أمريكي)، والبنك الإسلامي للتنمية (مليار دولار أمريكي)، وهو ما يمثل 27% من رأس المال المستهدف المعتمد والبالغ 10 مليارات دولار أمريكي. ولم يتم تسجيل أي التزام جديد خلال عام 2018.

87- وبلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة 2.584 مليار دولار أمريكي، دفع منها البنك الإسلامي للتنمية 1 مليار دولار أمريكي والدول الأعضاء 1.584 مليار دولار أمريكي. ومن أصل 49 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، أوفت 28 دولة بتعهداتها كاملة، بينما أوفت 10 دول بتعهداتها جزئياً، ولم توف 11 دولة بعد بتعهداتها.

88- وفيما يتعلق بالعمليات، واصل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية الموافقة على مشاريع في إطار برامجه الخاصة، مثل برنامج دعم التمويل الأصغر، وبرنامج محو الأمية المهنية، وبرنامج القرى المستدامة، وبرنامج إنقاذ الأم، وبرنامج الطاقة المتجددة للفقراء. ولهذه الغاية، اعتمد الصندوق في عام 2017 مبلغ 175.6 مليون دولار لتمويل 11 مشروعاً في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

89- وأقر صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، منذ إنشائه في عام 2007، اعتمادات تراكمية بقيمة 734.22 مليون دولار أمريكي لتمويل ما مجموعه 117 مشروعاً في 33 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي. وكانت قطاعات التركيز الرئيسية هي: (1) الزراعة (45%)؛ (2) التعليم (24%)؛ (3) الصحة (13%)؛ (4) التمويل (13%). وكانت البلدان الأقل نمواً في منظمة التعاون الإسلامي هي المستفيدة الرئيسية من هذه العمليات، حيث تلقت أكثر من 80% من تمويل الصندوق.

90- ووفقاً لقرارات مجلس وزراء الخارجية الواردة في هذا الشأن، قامت الأمانة العامة بتوعية الدول الأعضاء بضرورة تقديم مساهمات عينية للصندوق من خلال وقف أملاك عقارية له وأيضاً من

خلال حشد مساهمات الأفراد الميسورين والمؤسسات الخيرية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

91- وفي هذا السياق، خصصت كل من بنن وبوركينا فاسو وجزر القمر قطعة أرضية للصندوق في إطار برنامج الأوقاف. كما أعربت بلدان عديدة عن رغبتها في تخصيص أراض لهذا الغرض، ومنها أذربيجان والبحرين والكاميرون وكوت ديفوار وسيراليون والمالديف وطوغو والسودان.

(ب) البرنامج الخاص لآسيا الوسطى

92- وفقاً لما ورد في التقرير الذي قُدم للدورة الثالثة والثلاثين للكمسيك، فإن البرنامج الخاص لآسيا الوسطى الذي يتوخى دعم جهود التعاون للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في آسيا الوسطى، والذي تم وضعه في إطار خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى، يغطي ستة بلدان من بلدان منظمة التعاون الإسلامي هي أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان. ويشمل هذا البرنامج، الذي يبلغ تمويله الإجمالي 6 مليارات دولار أمريكي، أربعة مجالات ذات أولوية، هي التجارة والطاقة والنقل والزراعة، وتمتد فترة تنفيذه من 2016 إلى 2020.

93- وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج، تلقى البنك الإسلامي للتنمية، في عام 2017، 12 مشروعاً بلغت قيمتها 1.04 مليار دولار أمريكي. ومن بين هذه المشاريع مشروعان للطاقة يهدفان إلى استغلال موارد الغاز والمياه في المنطقة لتوليد الطاقة، في حين سيسهم مشروعان للنقل في ربط البلدان المجاورة فيما بينها. كما سيدعم مشروعان زراعيان زيادة إنتاج الفاكهة وتسويقها، فضلاً عن تطوير الهياكل الأساسية التكميلية في منطقة اقتصادية في طاجيكستان، وتوحيد معايير اللحوم الحلال وإصدار شهادات الاعتماد في جمهورية قيرغيزستان. وتشمل المشاريع الأخرى، في جملة أمور، مشروعاً لتحسين الاتصال بشبكة الإنترنت في تركمانستان، ومشروعاً لبناء القدرات في مجال سلاسل القيمة الإنمائية.

(ج) البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا

94- أُطلق البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا في عام 2008 برأس مال قدره 12 مليار دولار أمريكي، وهو يهدف إلى النهوض بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تراعي مصالح الفقراء. وتهدف الأولويات القطاعية في إطار هذا البرنامج إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي. ويركز البرنامج على المجالات التالية: (1) الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي؛ (2) المياه والصرف الصحي؛ (3) توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها؛ (4) البنية التحتية للنقل؛ (5) التعليم؛ (6) القضاء على الأمراض المعدية الرئيسية.

95- وفي نوفمبر 2012، تمت مرحلة اعتماد البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا؛ ووصل مستوى التزامات التمويل للبرنامج من قبل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى 5 مليارات دولار، في حين بلغت تلك الالتزامات من الشركاء الدوليين الآخرين 7 مليارات دولار. وتم اعتماد تمويل ما مجموعه 480 مشروعاً في إطار هذا البرنامج في 22 دولة إفريقية من الدول الأعضاء في المنظمة. وبينما لا تزال معظم المشاريع المعتمدة تمر بمراحل التنفيذ المختلفة، من الجدير بالذكر أنه في نهاية تنفيذ تلك المشاريع، سيكون من الممكن تحقيق النتائج التالية، من جملة أمور أخرى: في مجال البنية التحتية: سيُنجز أكثر من 2500 كم من الطرق الممكن بناؤها أو تحديثها في 13 دولة عضواً، إضافة إلى مطارين جديدين في السنغال والسودان. كذلك، سيكون من الممكن إنتاج أكثر من 900 ميغاواط من الكهرباء في ستة بلدان مع زيادة إمكانية حصول أكثر من 40.000 أسرة على الكهرباء؛ بينما سيتم تشييد نحو 700 كم من خطوط الكهرباء. وفي مجال التنمية البشرية، سيتم بناء وتجهيز أكثر من 325 مدرسة ابتدائية وثانوية جديدة وأكثر من 1000 فصل دراسي، بالإضافة إلى بناء ثلاث كليات تقنية و8 كليات جامعية مبنية أو مجهزة؛ وأكثر من 10 مستشفيات جديدة وأكثر من 120 عيادة ومركز صحي ومرافق رعاية صحية أولية، مما سيؤدي إلى زيادة سعة الأسرة بنحو 1200. وبالنسبة للزراعة، سيتم استصلاح وزراعة أكثر من 800.000 هكتار من الأراضي، بالإضافة إلى إقامة 8 إلى 10 مراكز لتخزين الاحتياطات الاستراتيجية من الحبوب لدعم برامج الأمن الغذائي، وبما في ذلك بناء نحو 5 إلى 6 مختبرات للأبحاث مختصة بالتربة و/ أو البذور.

96- أثبت تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا أنه يشكل أداة فعالة في دعم الطموحات التنموية للبلدان الأفريقية الأعضاء في المنظمة. ولتحقيق هذه الغاية وبالنظر إلى الحاجة إلى تعزيز النجاحات المسجلة في تنفيذ هذا البرنامج، عُقدت ثلاث جلسات عمل لمحافظي البنك الإسلامي للتنمية من البلدان الأفريقية بشأن تنفيذ البرنامج، وذلك على هامش دورات الاجتماع السنوي السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين للبنك، في كل من السودان في أبريل 2012، وطاجيكستان في مايو 2013، والمملكة العربية السعودية في يونيو 2014 على التوالي، حيث خُصوا إلى الإعراب بالإجماع عن دعمهم لإعداد برنامج جديد يخلف البرنامج السابق.

97- لذلك، أعرب مؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر، الذي عُقد في إسطنبول بتركيا يومي 14 و15 أبريل 2016، عن ارتياحه لتنفيذ البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، وأكد مجدداً ضرورة تنفيذ هذه البرامج الإقليمية في إطار سياسة شاملة للمنظمة لتنمية البنى التحتية من أجل تحقيق رؤية أمة اقتصادية متكاملة في إطار المنظمة.

98- في ضوء ما سبق، تعكف الأمانة العامة، بالتعاون مع مؤسسات المنظمة ذات الصلة، حالياً على وضع سياسة لتطوير البنية التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي

من شأنها أن توفر إطاراً عاماً للبرامج الاقتصادية الإقليمية للمنظمة للدول الأعضاء في المنظمة في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن المتوقع أن يكون وضع برنامج جديد يخلف البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا أحد العناصر الأساسية لسياسة المنظمة لتطوير البنية التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي.

تاسعاً: سياسة منظمة التعاون الإسلامي لتنمية البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي

99- يُعتبر توفر البنى التحتية الإقليمية اللازمة وتقديم الخدمات ذات الصلة على نحو ناجح أمراً مهماً لتحقيق درجة أعلى من التخصص المنتج وتطوير المزايا التنافسية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وفي ضوء هذه الاعتبارات، أضحت تنمية البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي عاملاً أساسياً لتعزيز النمو وبلوغ مستويات أعلى من التنمية في منطقة محددة. ولهذه الغاية يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة وضع إطار يعزز التواصل بين بلدان منطقة محددة من خلال زيادة البنى التحتية المادية وربط قنوات التواصل عبر وسائل النقل، إلى جانب إدخال أنواع مختلفة من شبكات الطاقة والاتصالات.

100- وفي هذا السياق، أحاطت الدورة الخامسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية علماً بإعداد مشروع سياسة منظمة التعاون الإسلامي لتنمية البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي وتعميمه على الدول الأعضاء، وطلبت من هذه الدول تقديم ملاحظاتها ومدخلاتها على المشروع، كما طلبت من الأمانة العامة عقد عدد من الاجتماعات التشاورية على هامش المؤتمرات الإسلامية القطاعية ذات الصلة (الزراعة، النقل،...) في كل مجال من المجالات الستة ذات الأولوية في البرنامج، وذلك تمهيداً لعقد اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي الذي اعتمده الدورة الرابعة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية.

101- وتهدف سياسة منظمة التعاون الإسلامي لتنمية البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي إلى دعم إنشاء مشاريع عابرة للحدود بهدف تعزيز التكامل الإقليمي، وتسعى إلى التدخل في ستة قطاعات ذات أولوية، هي النقل والطاقة والاتصالات والخدمات البريدية والتجارة والتنمية الصناعية والتنمية الزراعية. وتتمثل رؤية السياسة في الوصول إلى اقتصاد لمنظمة التعاون الإسلامي يتسم بالتكامل والترابط والتنافسية الداخلية والمشاركة والنمو والاستدامة. أما الأهداف الأساسية للسياسة فهي تعزيز التنمية وإعادة تأهيل البنى التحتية وتسهيل إجراء دراسات مشتركة وحشد الموارد وتيسير تهيئة بيئة تشريعية مواتية للتنفيذ الملائم لهذه المشاريع.

102- ومن ثم أرسلت حتى الآن كل من مصر الأردن والعراق ولبنان والمغرب وقطر والسعودية والسودان وتونس وتركيا وأوزبكستان ملاحظاتها على مشروع السياسة المذكورة. فقد أيدت مصر

الوثيقة وقدمت عدداً من الاقتراحات تتعلق بقطاعي الطاقة والنقل لإدراجها في المشروع، كما أكدت أهمية وضع آلية ملائمة للدعم المالي والفني وتحديد إطار بعينه لتنفيذ الاستراتيجية.

103- واقترح الأردن بدوره مشاريع إضافية من قبيل تنفيذ شبكة طاقة وتطوير مشاريع الطاقة المتجددة ومشاريع للتوعية بترشيد استخدام الطاقة التقليدية والمتجددة.

104- ولاحظ العراق غياب مشاريع محددة وآلية للتمويل في هذه الوثيقة، واقترح إدراج الأمن والسياحة والتعليم والبحث العلمي ضمن الأولويات.

105- وقدم لبنان عدداً من المقترحات لإدراجها في كافة المجالات الست ذات الأولوية والواردة في الوثيقة. وفي حين اقترح المغرب عدداً من الأهداف المتعلقة بتنمية الزراعة في الدول الأعضاء في المنظمة، قدم السودان إضافاته الخاصة بقطاع النقل لإدراجها في الوثيقة. كما اقترحت أوزبكستان إضافات في قطاعات النقل والتنمية الصناعية والزراعة.

106- وقدمت السعودية عدداً من المقترحات لإدراجها في الوثيقة، تشمل التنسيق مع مبادرات تكامل إقليمية أخرى، والإشارة إلى المبادرات المستهدفة في كل قطاع، وزيادة الاستثمارات بين الدول الأعضاء، وإطلاق مشاريع مشتركة مجدية اقتصادياً، وإنشاء هيكل لتنظيم هذه السياسة وتنفيذها، وربط هذه السياسة بأهداف التنمية المستدامة.

107- وعلى نفس المنوال، أعربت كل من قطر وتونس عن دعمهما لوضع هذه السياسة وأكدت أهمية تعزيز التعاون الإسلامي البيئي في كافة المجالات الستة ذات الأولوية من أجل زيادة التواصل بين الدول الأعضاء في المنظمة، وتحسين مستوى عيش الشعوب وجودة حياتهم في منطقة المنظمة.

108- ولاحظت تركيا من جانبها أن هذا المشروع تضمن كثيراً من الأهداف والغايات الطموحة دون تعريف دقيق لآليات التنفيذ والرصد. إضافة إلى ذلك، هنالك حاجة لمزيد من التفصيل بشأن آلية التمويل الخاصة بالسياسة، كما يتعين أخذ البرامج الحالية في إطار الكومسيك وغيرها من أجهزة المنظمة المماثلة في الاعتبار تجنباً للازدواجية وتقادياً لإهدار الموارد. واقترحت تركيا كذلك تقييم احتياجات الدول الأعضاء في مجال البنى التحتية بغية تحديد أهداف سليمة في هذا المجال.

109- وسوف يتم تنفيذ سياسة منظمة التعاون الإسلامي لتنمية البنى التحتية والتكامل الإقليمي من خلال إعداد برامج شبه إقليمية لآسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء وترجمتها إلى مشاريع إقليمية/عابرة للحدود في كل من المجالات الستة ذات الأولوية. ومن ثم يتم إدراج التعقيبات التي أرسلتها الدول الأعضاء المذكورة أعلاه في الوثيقة المنقحة الخاصة بسياسة منظمة التعاون الإسلامي لتنمية البنى التحتية والتكامل الإقليمي.

110- وفي ضوء ما تقدم، تخطط الأمانة العامة خلال الفترة 2019-2020، وبالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، لتنظيم سلسلة من حلقات العمل بشأن التشاور حول سياسة منظمة التعاون الإسلامي لتنمية البنى التحتية والتكامل الإقليمي وإقرارها، وذلك في ثلاث مناطق جغرافية لمنظمة التعاون الإسلامي، وهي أفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وسيكون الهدف الرئيسي من حلقات العمل هذه هو استعراض ومراجعة كل عنصر من عناصر السياسة، واحدا تلو الآخر، في ضوء التقارير المقدمة من الدول الأعضاء، على أن يتم تقديم نتائج هذه العملية إلى مجلس وزراء الخارجية.

عاشراً: المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة

111- تقيلاً لمبادئ الشراكة وتبادل المساعدات والتضامن بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، واصلت بعض الدول الأعضاء الغنية في المنظمة مساهمتها في تمويل مختلف المشاريع الإنمائية في الدول الأعضاء في المنظمة والبلدان النامية الأخرى المحتاجة. ويلخص هذا الجزء من التقرير المساعدة التي قدمتها بعض الدول الأعضاء في المنظمة إلى دول أعضاء أخرى في المنظمة وكذلك دول غير أعضاء في المنظمة في السنوات الأخيرة.

(أ) المساعدة الإنمائية المقدمة من المملكة العربية السعودية

112- واصلت حكومة المملكة العربية السعودية، من خلال الصندوق السعودي للتنمية، تمويل مشاريع إنمائية في عدد من البلدان منخفضة الدخل في منظمة التعاون الإسلامي وفي دول غير أعضاء في المنظمة من خلال قروض ميسرة. ففي عام 2016، ساهم الصندوق في تمويل 33 مشروعاً إنمائياً بمبلغ إجمالي قدره 4346.46 مليون ريال سعودي في 16 دولة، منها 14 دولة عضواً في المنظمة (8 في أفريقيا، و4 في آسيا، ودولة واحدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، ودولة واحدة مراقبة في المنظمة، ودولتين غير عضوين في المنظمة.

113- ووجهت مساعدة صندوق التنمية السعودي لتمويل مشاريع في عدد من القطاعات الاقتصادية الهامة، بما في ذلك البنية التحتية الاجتماعية والنقل والاتصالات والزراعة والطاقة وغيرها من القطاعات. وحُصص الجزء الأكبر من التمويل للبنية الأساسية الاجتماعية (التعليم، وإمدادات المياه والصرف الصحي، والإسكان والتنمية الحضرية، والصحة، وقطاعي النقل والاتصالات).

114- ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن الصندوق قد خصص، منذ إنشائه في عام 1975 وحتى نهاية عام 2016، مبلغاً إجمالياً قدره 51445.69 مليون ريال سعودي لتمويل 609 مشاريع وبرامج إنمائية لصالح 82 بلداً نامياً في جميع أنحاء العالم، ومعظمها من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ب) المساعدة الإنمائية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة

- 115- تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة الاضطلاع بدور قيادي في مجال تمويل التنمية في بلدان أخرى. فخلال الفترة 2014-2017، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة مساعدات في شكل دعم إنساني وإنمائي لـ 51 دولة عضواً في المنظمة في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا بقيمة 19.3 مليار دولار أمريكي.
- 116- وكانت القطاعات الرئيسية التي وجهت إليها الإمارات مساعداتها خلال الفترة 2014-2017 هي: المعونة السلعية؛ مساعدة البرنامج العام؛ والمساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ؛ والنقل والتخزين؛ والزراعة؛ وتوليد الطاقة والإمداد بها؛ وتطوير البنية التحتية؛ والصحة؛ والتعليم؛ والمجتمع المدني؛ والمياه والصرف الصحي، وغيرها.
- 117- وكانت مصر واليمن والأردن والعراق والسودان والمغرب وباكستان وأفغانستان وفلسطين أكبر البلدان المستفيدة من المساعدة الإنمائية الإماراتية خلال الفترة المذكورة. وكانت معظم المساعدات المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة في شكل منح، في حين قُدمت بعض المساعدات على شكل قروض ميسرة.

ج) برنامج الكومسيك لإدارة دورة المشاريع

- 118- في إطار برنامج الكومسيك لإدارة دورة المشاريع، تم خلال الفترة 2013-2017 تنفيذ 62 مشروعاً بنجاح، وشارك أكثر من 40 بلداً عضواً في المنظمة في تمويل هذه المشاريع. إضافة إلى ذلك، تم خلال عام 2018 إقرار تنفيذ 19 مشروعاً تتعلق بتعزيز قدرات البلدان المستفيدة منها في مجالات مثل الزراعة والسياحة والتجارة والنقل والتخفيف من وطأة الفقر.
- 119- ومن خلال البرنامج المذكور أعلاه، تتم تعبئة الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها لتحقيق المبادئ والأهداف الواردة في استراتيجية الكومسيك. ويتم وضع المشاريع التي تنفذ في إطار هذه الآلية في المجالات التي وردت توصيات سياسية تتعلق بها من جانب الفريق العامل والتي اعتمدها اجتماعات الكومسيك الوزارية. ومن ثم تشكل هذه الآلية أداة لدعم سياسات لملوك المشاريع والمستفيدين منها. كما تتيح الفرصة للدول الأعضاء للعمل معاً للتصدي للتحديات المشتركة فيما بينها.

د) دعم خطة النيجر الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

- 120- خلال مؤتمر النهضة النيجيرية الذي عقد في باريس بفرنسا يومي 13 و14 ديسمبر 2017، تعهد البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة التنسيق العربية بدعم خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في النيجر للفترة 2017-2021 بمبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي.

121- وتعد خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في النيجر أول خطة إنمائية خمسية لتنفيذ استراتيجية النيجر للتنمية المستدامة والنمو الشامل بحلول عام 2035. وتعالج هذه الخطة تحديات النيجر وأولوياتها من أجل توطيد المؤسسات الديمقراطية والأمن والبنى التحتية والأمن الغذائي والقطاعات الاجتماعية الأساسية.

122- وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن حكومة النيجر قد نجحت في جمع ما يربو على 23 مليار دولار أمريكي لدعم جهودها لتمويل وتنفيذ خطة التنمية المستدامة للفترة 2017-2021 خلال المؤتمر المذكور أعلاه.

حادي عشر: خاتمة

123- من المرتقب أن يمكّن انطلاق عمل أمانة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في مارس 2018 من إعطاء الزخم المطلوب للتعاون الإسلامي البيئي في مجال الزراعة والأمن الغذائي، ولاسيما بالنظر إلى الأثر الإيجابي الذي سيترتب على التنفيذ السريع لخطة العمل الخمسية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في التصدي للتحديات الملحة والخطيرة التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة والأمن الغذائي.

124- ويكتسي ذات القدر من الأهمية الانعقاد الناجح للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، والمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل في فبراير 2018. وإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن يمكّن المؤتمران الإسلاميان الوزاريان بشأن الزراعة والأمن الغذائي، والنقل، المزمع عقدهما في عام 2019، من تعزيز التعاون الإسلامي البيئي في هذه القطاعات الهامة. ولا غرو أن نتائج هذه المؤتمرات ذات أهمية بالغة لتوطيد التعاون فيما بين دول المنظمة في قطاعات حيوية مثل تطوير السياحة، والنهوض بالعمالة المنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، وتطوير الزراعة المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين وسائل النقل وقدرات الربط اللوجستية داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي، وما إلى ذلك. وتهدف هذه المبادرات الجديدة إلى تعزيز المكتسبات التي تحققت أثناء تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية الإقليمية، بما في ذلك البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى.

125- وعلاوة على ذلك، فإن مواصلة الأنشطة المتعلقة بالتجارة والاستثمارات في إطار منظمة التعاون الإسلامي وتوسيعها يعدّ أداة فعالة لزيادة التجارة الإسلامية البيئية وتسهيل اندماج الدول الأعضاء في المنظمة في الاقتصاد العالمي. وعلى المنوال نفسه، تسهم المساعدات الإنمائية التي تقدمها دول المنظمة الميسورة للدول المحتاجة الأعضاء في المنظمة في نمو اقتصادات هذه الدول، مما يجعل هذه المساعدات عنصراً مهماً في التعاون والتضامن بين دول المنظمة.

126- لذلك من المهم أن تستفيد الدول الأعضاء على نحو ملائم من إطار التعاون لمنظمة التعاون الإسلامي، وأن تتضمن دونما تأخير إلى العديد من صكوكه المتعددة الأطراف، وأن تتخرب في أنشطته المختلفة الرامية إلى تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة وشعوبها.

127- وعلاوة على ذلك، أدى التنسيق بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المختلفة من خلال اجتماعها التنسيق السنوي إلى زيادة الخدمات النوعية المقدمة في مجال تمويل التجارة وتنمية القطاع المالي، لا سيما مع استمرار استكشاف مبادرات جديدة للاستثمار فيما بين دول المنظمة من خلال الدراسات الجارية بشأن السلع الاستراتيجية، وتطوير الصناعة الحلال، وآلية النافذة الموحدة، والتمويل الأصغر والتمويل الاجتماعي لبرامج المنظمة للتخفيف من وطأة الفقر. كذلك، فإن إعادة تنشيط القطاع الخاص من خلال المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وهي جهاز مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المعني بتنمية القطاع الخاص، سيجعل هذا القطاع محورياً رئيسياً في مجال التعاون الاجتماعي والاقتصادي بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

إدارة الشؤون الاقتصادية

8 أكتوبر 2018

**قائمة الدول الأعضاء التي وقعت / صدقت
على مختلف الاتفاقيات والأنظمة الأساسية التي تحكم التعاون الاقتصادي والتجاري والفني
فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**

الدول الأعضاء	الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري	اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار	الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية	بروتوكول النظام التفضيلي للتعرفة الجمركية	قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية	النظام الأساسي لمجلس الطيران المدني الإسلامي	النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول الإسلامية	النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس	النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي	النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي
	أقرت بموجب القرار رقم 8/1-اق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية طرابلس - ليبيا 1977/5/22-16	أقرت بموجب القرار رقم 12/7-اق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية بغداد - العراق 1981/6/5-1	أقرت بموجب القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك السادسة إسطنبول- تركيا 1990/10/10-7	أقر بموجب القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الحادية والعشرين إسطنبول - تركيا 2005/11/25-22	أقرت بموجب القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الثالثة والعشرين إسطنبول - تركيا 2007/11/17-14	أقر بموجب القرار رقم 13/16-اق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث عشر لوزراء الخارجية نيامي - النيجر 1982/8/26-22	أقر بموجب القرار رقم 15/17-اق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية صنعاء - اليمن 1984/12/22-18	أقر بموجب القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الرابعة عشرة إسطنبول - تركيا 1998/11/4-1	أقر بموجب القرار رقم 40/3-اق الصادر عن الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية كوناكري - غينيا 2013/12/11-9	أقر بموجب القرار رقم 43/2-اق الصادر عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية طشقند/أوزبكستان
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع
أفغانستان	2010/10/08	2010/10/08	-	-	-	2018/02/04	-	-	2013/12/10	2016/07/20
البنان	-	-	1996/11/16	-	-	-	-	-	-	-
الجزائر	1980/05/20	2007/03/21	-	-	-	-	2007/12/01	2007/10/23	-	-
أذربيجان	2006/06/20	-	-	-	-	-	2006/06/20	2006/06/20	-	2017/11/23
البحرين	1980/05/21	80/08/30	-	2009/06/01	2013/09/12	-	-	-	-	-
بنجلاديش	1977/12/05	1978/04/18	1997/11/04	2004/01/17	2011/02/15	2001/12/05	1983/09/10	1988/04/16	2016/04/28	2017/07/04
بنين	2012/08/13	-	2012/08/13	-	2012/08/14	-	2012/08/14	2012/08/14	2015/02/11	-
بروناي دار السلام	2015/05/20	2/11/2017	2015/05/20	2017/11/02	-	-	-	-	-	-
بوركينا فاسو	1985/12/23	-	1993/09/14	-	2009/06/10	-	-	-	2013/12/10	2016/01/26
الكاميرون	1978/01/23	83/07/11	1994/10/25	1995/09/26	2007/11/17	-	-	-	2016/04/28	-
جزر القمر	1978/04/28	81/01/16	2010/10/07	-	2010/10/07	-	2012/06/30	2012/06/30	2013/12/10	-
كوت ديفوار	2009/11/07	-	2009/11/07	-	2012/09/17	-	2016/04/12	2016/04/12	2016/04/12	-
جيبوتي	1979/04/21	-	2012/01/25	2012/12/02	2012/01/25	-	2010/05/18	2012/12/02	2013/12/10	-
مصر	1977/11/08	78/06/06	87/12/16	99/12/31	05/11/24	-	1987/06/11	1988/05/07	2016/02/26	2018
الغابون	1978/01/23	2008/01/21	2008/01/21	-	-	-	-	-	2012/04/20	-
غامبيا	1980/05/21	2009/08/11	93/09/04	2009/08/11	2013/1/31	1995/11/08	2011/04/27	2006/11/24	2013/12/10	2016/11/27
غينيا	1977/12/26	81/02/10	1995/11/08	2003/06/20	2007/09/12	1995/11/08	2003/06/20	2003/06/20	2013/12/10	-
غينيا بيساو	2009/11/08	-	2009/11/08	-	2009/11/08	-	2009/11/08	-	2013/12/10	-
غويانا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إندونيسيا	1979/04/30	80/01/08	83/05/01	2011/07/14	2011/09/06	-	-	-	-	-
إيران	1995/11/08	95/11/07	95/11/08	1993/05/12	2010/12/22	1995/11/08	1993/09/04	1993/10/06	2013/12/10	-
العراق	1978/07/02	1978	-	2011/12/15	-	-	2001/11/21	2014/02/09	2016/02/09	-
الأردن	1977/12/29	79/05/10	98/11/04	1998/12/21	2007/02/13	1994/10/26	1988/03/12	1989/04/08	2007/02/13	-
كازاخستان	2015/11/25	-	-	-	-	-	-	-	2013/12/10	2014/11/21
الكويت	1977/12/05	80/05/10	81/11/18	2013/04/17	2014/12/29	-	-	-	2015/05/15	-
قرغيزيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لبنان	1996/11/15	03/11/26	96/11/15	2003/07/11	-	-	2008/11/18	-	-	-
ليبيا	1977/12/05	78/04/15	94/10/25	1992/11/02	-	-	1989/01/04	-	2014/04/15	-
ماليزيا	1978/05/18	81/01/14	87/09/30	2004/08/23	2006/05/20	-	-	-	-	-

		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2006/04/11	-	-	-	-	1977/12/17	المالديف	
		-	2013/12/10	2005/05/03	-	-	-	-	2011/10/20	-	-	-	-	-	-	82/05/24	-	1981/08/08	1978/04/27	مالي	
		-	2013/12/10	2016/07/20	2012/11/6	2014/10/29	2012/11/6	2016/07/20	2012/11/6	2016/07/20	2012/11/6	-	2012/11/6	2016/07/20	2012/11/6	2016/07/20	2012/11/06	1979/05/09	1977/11/08	موريتانيا	
		-	2016/04/28	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موزمبيق
		-	-	2006/07/31	-	-	1985/12/30	06/07/25	00/10/26	2013/06/07	08/10/24	2013/06/07	2008/10/24	06/07/25	93/09/29	1990/05/07	1981/11/02	1979/04/16	1978/01/23	المغرب	
		2015/12/12	2013/12/10	2010/09/10	-	2010/09/10	-	-	1984/12/08	-	2012/09/10	-	2012/09/10	-	2012/09/10	-	2012/09/10	1978/08/07	1978/05/18	التيجر	
		-	-	-	2009/11/09	-	1998/11/04	-	1998/11/04	-	2009/11/09	-	2009/11/09	-	1998/11/04	-	1998/11/04	-	1998/11/04	نيجيريا	
		-	-	-	-	-	-	-	-	2009/01/20	08/10/24	09/01/20	08/10/24	07/07/08	07/05/06	94/12/10	94/10/25	81/04/28	1980/04/15	سلطنة عمان	
		-	-	2010/7/16	2010/7/16	86/04/30	-	1989	-	13/04/2012	08/09/03	07/11/20	07/02/17	93/10/11	94/10/25	82/07/10	81/12/20	1978	1978/10/14	باكستان	
		2016/03/08	2013/12/10	2014/8/19	1999/11/07	86/11/11	87/01/03	2013/04/06	83/05/22	20/12/2011	2010/12/27	20/12/2011	2010/12/27	2011/07/12	92/09/10	82/03/15	80/03/15	80/03/18	1978/04/28	فلسطين	
		2017/12/26	2016/04/28	-	-	-	-	2002/11/05	01/10/21	09/09/02	09/11/07	09/10/27	2008/10/23	2007/03/11	2004/11/26	2002/11/05	2000/10/26	80/09/09	1978/09/24	قطر	
		2018/09/30	2016/03/15	-	-	-	-	2004/04/11	-	11/08/2010	09/11/09	08/06/09	08/06/02	07/10/01	92/09/10	84/09/17	85/09/23	79/06/27	1978/01/14	المملكة العربية السعودية	
		-	2017/07/11	-	2007/11/17	89/02/04	87/06/17	89/02/04	87/06/17	-	-	-	-	94/06/30	91/09/09	94/06/30	87/06/17	79/02/28	1977/12/25	السنگال	
		-	2013/12/10	-	2007/11/17	-	2007/11/17	-	2007/11/17	-	09/11/09	-	09/11/09	-	2007/11/17	-	2007/11/17	-	2007/11/17	سيراليون	
		-	2013/12/10	2010/5/13	2009/11/08	2010/05/13	09/11/09	2010/05/13	09/11/09	2010/05/13	09/11/08	2010/05/13	09/11/08	2010/05/13	09/11/08	84/11/25	1983/12/19	-	1978/12/24	الصومال	
		-	2013/12/10	2003/01/28	2000/10/26	2006/08/26	93/09/04	06/08/26	93/09/04	-	2013/03/18	-	2013/03/18	-	92/05/13	02/05/30	1981/12/20	-	1978/01/14	السودان	
		-	2013/12/10	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سورينام
		-	-	-	1999/11/07	-	-	2002/04/02	-	2010/04/15	08/10/24	06/05/23	06/05/23	05/11/27	04/11/26	2010/01/04	01/10/21	80/07/15	1978/06/04	سوريا	
		-	2016/04/28	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1997/11/04	-	1997/11/04	طاجيكستان	
		-	-	-	-	-	-	-	2013/02/06	-	-	-	-	-	-	92/01/14	-	-	-	1978/04/27	تشاد
		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توغو
		-	-	-	2006/3/27	2001/9/18	2000/02/14	1995/11/8	1983/11/11	1983/01/06	-	2007/9/12	-	2005/11/25	2000/7/31	93/1/21	83/11/11	82/6/10	80/4/13	1979/01/27	تونس
		2017/07/11	-	2013/12/10	2010/7/15	1999/11/07	-	-	-	-	2009/11/2	2007/9/12	2008/05/02	2005/11/24	1991/11/28	1991/09/23	1991/02/09	1987/07/16	1982/7/02	1977/12/29	تركيا
		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تركمنستان
		2017/10/25	2015/01/12	2009/04/05	2006/11/24	1989/03/21	1989/05/30	1989/03/21	1989/05/30	2008/10/12	2007/09/12	2008/10/12	2006/11/24	2005/08/15	2004/11/26	1989/01/14	1989/02/12	1979	1977/12/29	الإمارات العربية المتحدة	
		-	2013/12/10	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2001/11/14	1993/09/05	1987/02/10	1987/11/26	01/11/14	1978/08/08	أوغندا	
		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أوزبكستان
		-	-	-	2006/11/24	-	1994/10/25	2008/3/26	1994/10/25	-	-	-	-	-	-	-	1982/6/12	-	1977/12/29	اليمن	
0	2	12	31	17	24	19	24	17	25	18	30	18	31	31	40	29	38	32	49	المجموع	

14 أكتوبر 2018